الحالة في كمبوديا[108]

مقــرر

في الجلسة ٣٠٢٩، المعقودة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، ناقش المجلس البند المعنون "الحالة في كمبوديا: تقرير الأمين العام بشأن كمبوديا (S/23331 و Add.1)"[3].

القرار ٧٢٨ (١٩٩٢)
المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٦٦٨ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، و ٧١٧ (١٩٩١) المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، و ٧١٨ (١٩٩١) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١،

وإذ يرحب ببدء تشغيل بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا، حسبما أفاد الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١[109]،

وإذ يرحب أيضا بالتقدم المحرز في تنفيذ أحكام الاتفاقات المتعلقة بإيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع في كمبوديا الموقعة في باريس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١[110]، فيما يتصل بتسيير أعمال المجلس الوطني الأعلى في كمبوديا تحت رئاسة صاحب السمو الملكي الأمير نوردوم سيهانوك والمحافظة على وقف إطلاق النار،

وإذ يقلقه أن وجود الألغام وحقول الألغام في كمبوديا يشكل تهديدا خطيرا لسلامة الناس في كمبوديا، كما يقف حجر عثرة أمام تنفيذ الاتفاقات تنفيذا سلسا وفي الأوقات المحددة، بما في ذلك العودة المبكرة للاجئين والمشردين الكمبوديين،

وإذ يلاحظ أن الولاية المنوطة بالبعثة، حسبما وافق عليها مجلس الأمن في قراره ٧١٧ (١٩٩١)، تنص، في جملة أمور، على وضع برنامج للتوعية بكيفية اتقاء الألغام، وأن الاتفاقات تنص على أن تضطلع سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، في جملة أمور، ببرنامج للمساعدة في إزالة الألغام وتقديم برامج تدريبية للشعب الكمبودي في مجال إزالة الألغام وبرنامج للتوعية بكيفية اتقاء الألغام،

وإذ يرى أن وضع برامج تدريبية في مجال إزالة الألغام، بالاضافة إلى البرنامج الحالي للتوعية بكيفية اتقاء الألغام الذي تضطلع به البعثة، والاستهلال المبكر لإزالة الألغام، ضروريان من أجل التنفيذ الفعال للاتفاقات،

وقد نظر في تقرير الأمين العام بشأن كمبوديا المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢[111] الذي يقترح فيه توسيع ولاية البعثة لكي تشمل التدريب على إزالة الألغام وبدء برنامج لإزالتها،

١ - يوافق على تقرير الأمين العام بشأن كمبوديا المؤرخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢[111]، وبوجه خاص على تقديم المساعدة في مجال قيام الكمبوديين بإزالة الألغام؛

٢ - يطلب إلى المجلس الوطني الأعلى في كمبوديا، وإلى جميع الأطراف الكمبودية، أن تواصل التعاون التام مع بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا، بما في ذلك التعاون معها في الاضطلاع بولايتها الموسعة؛

٣ - يكرر من جديد دعوته لجميع الأطراف الكمبودية إلى الالتزام الدقيق بوقف إطلاق النار وتقديم جميع المساعدات اللازمة إلى البعثة؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقي مجلس الأمن على علم بأي تطورات أخرى.

اعتمد بالاجماع في الجلسة ٣٠٢٩

مقـــررات

في رسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢[١١٢] وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن للعرض على أعضاء المجلس، أشار الأمين العام إلى القرار ٧٢٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، الذي وافق المجلس بموجبه على تقرير سلفه[١١١] الذي تضمن اقتراحا بتوسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في كمبوديا لتشمل، بالاضافة إلى البرنامج الحالي للتوعية بشأن كيفية اتقاء الألغام، تدريب الكمبوديين على إزالة الألغام وبدء برنامج لإزالة الألغام.

وفي ضوء توسيع ولاية البعثة والزيادة المترتبة على ذلك في عدد أفرادها، وبعد إتمام المشاورات اللازمة، اقترح الأمين العام إضافة بنغلاديش وتايلند وهولندا إلى الدول الأعضاء المساهمة بأفراد عسكريين في البعثة.

وفي رسالة مؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢[١١٣] أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام ما يلي:

"أتشـــرف بإبلاغكـــم أنـــه تمـت إحاطـــة أعضـــاء المجلـس علما برسـالتكم المؤرخة ١٠ كانون الثاني/ينايـر ١٩٩٢[١١٢]، بشـــأن الإضافـــة إلـى تكويـن بعـثة الأمم المتحدة المتقدمة فـي كمبوديـا. ويوافـــق الأعضـــاء علـى الاقـــتراح الـــوارد فـــي رسالتكم".

وفي رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢[١١٤] أشار الأمين العام إلى الفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٧١٨ (١٩٩١) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ التي تأذن للأمين العام بتعيين ممثل خاص لشؤون كمبوديا للعمل بالنيابة عنه وأبلغ الأمين العام رئيس المجلس بأنه قد عين وكيل الأمين العام السيد ياسوشي آكاشي ليشغل هذا المنصب الهام.

وفي رسالة مؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢[١١٥] أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام ما يلي:

"أتشـرف بإعلامكـم بـأن رسـالتكم المؤرخة ١٤ كانـون الثاني/ينايـر ١٩٩٢[١١٤] المتعلقـة بتعييـــن وكـــيل الأمـــين العـــام ياسوشـي آكاشـــي بصفـــة الممثل الخاص لشؤون كمبوديا قد عرضت علـى أعضـاء المجلس. وهم يرحبون بقراركم".

وفي رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢[١١٦] وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن للعرض على أعضاء المجلس، ذكر الأمين العام أنه لكي يتمكن من الإعداد للمرحلة الأولى من وزع سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، قرر أن يقدم إلى الجمعية العامة مقترحا برصد اعتماد أولي قدره ٢٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، يتاح على الفور، لدى موافقة مجلس الأمن على تقريره المتعلق بخطة التنفيذ، لشراء المعدات والخدمات اللازمة للإقامة والنقل والاتصال وغير ذلك من معدات الدعم وخدماته. وهذا المبلغ يمثل تقديرا للاحتياجات الأولية ويؤخذ في الاعتبار لدى إعداد الأنصبة الكاملة التي ستفرض على الدول الأعضاء متى وافقت الجمعية العامة على ميزانية السلطة الانتقالية.

وفي رسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢[١١٧]، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام ما يلي:

"أتشـــرف بأن أشير إلى رسالتكم المؤرخـة ١٨ كانـــون الثانـي/ينايـــر الـــتي أبلغتموني فيها أنكم قد قررتم أن تقدموا للجمعيـة العامة اقتراحا بتوفـير اعتـــماد أولي قدره ٢٠٠ مليون دولار مـن دولارات